

كشف المخدرات(22) - بداية كتاب البيوع

مطلق الجاسر

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى اله وصحبه ومن والاه. اما بعد وصلنا عند كتاب البيع فبسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على المرسلين - [00:00:00](#)

رحمه الله شيخنا ولمشايقه ولوالدينا وللمسلمين اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا وارزقنا علما ينفعنا يا كريم قال المؤلف رحمه الله تعالى كتاب البيع وسائر المعاملات. البيع مأخوذ من الباع لان كل واحد من المتباين المتبايعين يوافق صاحبه عند - [00:00:14](#) للبيع ولذلك سمي البيع فقط واركانه ثلاثة العاقدان والمعقود عليه والصيغة والصيغة المعقول عليها فهو جائز بالاجماع لقوله تعالى

واحل الله البيت. وحديث البيعان بالخيار ما لم ما لم يتفرقا. متفق عليه. وهو لغة دفع عوض - [00:00:31](#) واخذوا معوضين عنه وشرعا مبادلته مبادرته عين عين مالية او منفعة مباحة مطلقة اي بان لا تختص اباحتها بحال دون اخر. كمروغ دار وبقعة تحفر تحفر بئرا بخلاف نحو جلد ميتة يقع بقعة تحفر بئرا. احسن الله اليكم - [00:00:51](#)

وبقعة تحفر بئر بخلاف نحو جلد ميتة مدبوغ فلا يباح هو ولا نفعه لانه لا ينتفع به مطلقا بل في الياسات باحدهما متعلق آ بالف لاسات اه باحدهما متعلق بمبادلة ولو في الذمة بشرط ان تكون ان تكون للملك على التأيد غير ربا وقرض - [00:01:16](#) لأن في احدي عشر هنا بإحدهما وهي طبعها هو طول التعريف لأنه حط جمل معترضة لكن هو مبادلة عين مالية او منفعة مباحة مطلقا باحدهما المفروض. فهني باحدهما متعلق بالمبادلة. نعم - [00:01:43](#)

زين ولو في الذمة بشرط ان تكون الملح على الثمين. نعم انعقد البيت ان اريد حقيقته بان رغبة كل واحد منهما فيما بذله من العوض لان وقع حزلا الى قصف - [00:02:01](#)

نديك ولا فيما بذل له اه فيما بودع له من العوض لان وقع هذا الى قصد لحقيقته ولا تلجنة وامانة. وهو اظهاره لدفع ظالم ولا ايراد بيعه باطل فهذا لا يصح - [00:02:16](#)

وقع حدا بلا قصد لحقيقته. نعم. في القواعد عندهم ان العبرة في المعاملات في بما في نفس الامر فالمكلف صحيح لا هو العبرة آ في في عقود في ثلاث عقود اللي هو للطلاق - [00:02:38](#)

والنكاح والرجعة والعتق اربعة عقود. هم اللفظ بغض النظر عن النية في البيوع لا اشترطوا النية ايه لذلك هني يقول لك لا ان وقع هذا لكن بالطلاق والنكاح لا يقبل انه يكون هازل او يقول انا هزل او انا ما نويت - [00:03:02](#)

هني لو قال انا ما نويت يقبل لان الحديث هناك ثلاث جدهن جد وهزلهن جد. نعم. فهني لا يشترط ان يتواطأ اللفظ مع النية. نعم ويكفي اللفظ مع عدم انكار القصد - [00:03:22](#)

لاعتبار النية يعني ما يشترط التلفظ بالنية. هم متى يظهر اعتبارها اذا قال انا ما نويت. مم. هني نعتبر هذا اذا كان ساكت خلاص نعتبر النطق قرينة. هم. على قصده ونيته - [00:03:44](#)

لكن في الطلاق والنكاح لا ولا يقبل منه انا كنت هازل والله ما كان قصدي والله ما دام اللفظ صريح يقع الطلاق ويقع النكاح ويقع العتق وتقع الرجعة. نعم اما هنا لا اذا تلفظ ما نقول له ها انت ناوي لا ما يحتاج - [00:04:05](#)

تلفظ قرينة. مم. لكن اذا قال له انا اذا نفى نيته هم. اهني لا انه يعتبر كلامه بمعاطاة النص المتعلق بينعقدوا في القليل والكثير كقوله اعطني خبزا فيعطيه ما يرضيه من خبز مع سكوته - [00:04:23](#)

او يساومه سلعة بثمان فيقول بائعها خذها او اعطك اعطيتكها بدرهم واو نحوه فيأخذها مشتري ويسكت او يكون مجتهد

كيف تباع هذا الخبز؟ فيقول كذا بدرهم فيقول له خذه او اتزنه فيأخذه ويسكت - [00:04:41](#)

او وضع ثمنه المعلوم لمثله عادة واخذه من غير لفظ من غير لفظ لواحد منهما صح ذلك كله. قال في المبدع وشرح وظاهره ولو لم يكن المالك حاضرا للعرف. وان تراخى احدهما عن الاخر صح صح ما دام في المجلس ولم يتشاء - [00:05:01](#)

ولا بما يرفعه عرفا والا فلا. وينعقد بايجاب كقول باع بعتك او ملكتك كذا برأس ما له يعلمانه وقبول كقول مشتري ابتعت ذلك او قبلت او تملكته ونحوه بشرط ان ان يكون القبول على وفق الايجاب في النقد - [00:05:21](#)

والقدر والصفة والحلول والاجل. ايه والصفة والحلول والاجل. قال في التلخيص فان تقدم القبول على الايجاب صح بلفظ بلفظ امر او ماظ او ماض مجرد مجرد عن استفهام ونحوه كالتمني والترجي كما لو قال ابعتني - [00:05:41](#)

اول لبتك اوليتك او لعلك بعنتني هذا فقال بعتك لم يصح لانه ليس بقبول لو قدمه بلفظ المضارع كتبعيني تبيعني. وان كان غائبا عن المجلس فكاتبه او راسله اني بعتك او بع - [00:06:05](#)

لا نداري بكذا فلما بلغه الخبر قبل قبل صح قاله في الاقناع ولا ينعقد البيع الا بسبعة شروط احدها الرضا به من كل منهما اي متبايعين بان يتبايعا اختيارا فلا يصح ان اكره - [00:06:25](#)

او احدهما الا بحق كمن اكرهه حاكم على بيع ماله لوفاة دينه فيصح فانه قول حمل عليك الاسلام المرتد والثاني كون عاقل جائزة التصرف اي حرض مكلفا رشيدا فلا يصح من مجنون لا في قليل ولا في كثير - [00:06:41](#)

اذن له اولى ومثله المبرسم والسكران يرسم علة اه تصيب الدماغ آآ يفقد فيها العقل نوع من الامراض العقلية يعني يسب هذيانا عليكم والسكران ولا من سفیه وصغير الا في شيء يسير كرجيف ونحوه فيصح منهما. ومن ومن قن لان - [00:07:04](#)

اقرا عليهم من خوف ضياع المال وهو مفقود في اليسير هذا الاستثناء الاول يعني استثناء في هناك استثناءات من ان يكون جادة التصرف الاول اليسير. نعم والا اذا اذن مميز وسفيه ولهما فيصح وليهما. احسنت. هو الفاعل. هذا استثناء الثاني - [00:07:34](#)

وليهما فيصح ولو في الكثير ولا يصح منهما قبول هدية ووصية بلا اذ ومن هنا يقولون اذن الولي هنا منوط بالمصلحة فلا يجوز له ان يأذن لهما الا بما فيه مصلحتهما - [00:08:02](#)

والمقصود بالاذن هنا الاذن في مالهم يعني ولا يصلح منهما قبول هبة ووصية بلا اذن وليهما كبير. واختار الموفق والشارع وغيرهما صحته من كعبد اي كما يصح من العبد قبول الهبة والوصية بلا اذن سيدنا الصمت - [00:08:22](#)

ويكونان لسيدته ذكرا في الاقناع وشرحه مكان فين هنا له بلى ما يصح ما يتوقف على اذن ولي؟ هذا الاصل لذلك هنا قال واختار الموفق والشارع وغيرهما صحتهم من مميز - [00:08:45](#)

كعبد كما يصح هنا العبد الظاهر ان هذا المذهب ولا يصح منهما قبول هبة ووصية بلا اذن وليهما كبير آآ ليظهر والله اعلم ان الثاني اللي هو مشهور انه يصح - [00:09:01](#)

انه يقبل اه اه انه اه التصرفات النافعة نافعا محض لا تتوقف على ابن الوليد كما يصح العبد قبوله الهبة والوصية بلا اذن سيده ويكونان لسيدته ذكره في الاقناع وشرحه - [00:09:18](#)

المراجعة اللي هو شنو المذهب يعني بس اللي يظهر لي الثاني والله اعلم. نعم. ويحرم اذنه لهما بالتصرف في مالهما بلا مصلحة والا اذا اذن لقن سيده فيصح تصرفه لزوال الحجر عنه باذنه له. نعم. والثالث كون مبيع اي معقود عليه الثمن كان او مثمنا مالا لان غيره - [00:09:35](#)

لا يقابل به وهو اي المال شرعا ما فيه منفعة مباحة مطلقة كما تقدم واقتناؤه. فخرج ما لا من كما تقدم ويباح اقتناؤه بلا حاجة كيف؟ او في اختناقه في بلا حاجة؟ بلا حاجة - [00:10:01](#)

ما عندك؟ ما عندي انا ويباح اقتناؤه بلا حاجة فخرج ما لا ينفع. نعم اه اي مال شرع ما فيه منفعة مباحة مطلقا كما تقدم ويباح اقتناؤه بلا حاجة فخرج ما لا منفعة فيه كالحشرات وما فيه منفعة محرمة كالخمر وما لا يباح الا عند الاضطرار كالميتة - [00:10:25](#)

وما لا يباع اغتناؤه الا لحاجة كالكلب. بخلاف بغل وحمار وطين يقصد صوته ودود ودود قز وبزره بفتح الباء وكسرها قالوا في المطلع

ونحو مفرد عنك عن كوارته كوارته كوارته - [00:10:50](#)

دوارة النحل الخلية يعني عقلية النحل ونحن مفرد عن كوارته يعني عن خليته ونحن مفردين عن كوارته او معها خارجا عنها او وهو فيها اذا شوهدها داخلا اليها لحصول العلم به بذلك - [00:11:10](#)

فيصح بيعه لوجود الانتفاع المباح به. لا بيع بما فيها من غسل ونحل للجهاالة ويصح بيع لبن الادمية ولو حر اذا كان منفصلا منها لانه طاهر مع الكراهة نسا ويصح بيع هر وفير وما يصاد عليه كبومة تجعل الشباش او يصاد به كديدان وسباع بهائم وطير - [00:11:31](#) ولدها وفرخها وبيضاها لانه ينتفع به في الحال والمال. الا الكلب فلا يصح بيعه مطلقا. ويحرم اقتناؤه كخنزير ولو لحفظ بيوت ونحوها الا كلب ماشية وصيد طبعيا استثنائنا الا كلب استثناء من الاقتناء لا من البيع. نعم - [00:12:01](#)

الذي قال يحرم فلا يصح بيع مطلقا ويحرم اقتناؤه الا كلبا. الاستثناء هنا عائد على الاقتناء يعني حتى كلب الماشية لا لا يصح به. نعم السلام عليكم الا كل ماشية وصيد وحرث ان لم يكن اسود بهيما او عقورا - [00:12:20](#)

ويجوز تربية الجرو الصغير لاجل الثلاثة ولا يصح بيع ترياق يقع فيه لحوم الحية. ولا بيع سموم قاطية كسم الافاعي وحرب بيع

مصحف ولا يصح لكافر قاله في التنقيح وتبعه في المنتهى وسواء كان بيعه في دين او غيره - [00:12:43](#)

بدين. نعم. نعم. وسواء كان بيعه في دين او غيره لما فيه من امتداله وترك تعظيمه ومفهومه انه يصح بيعه لمسلم مع الحرمة وقال

في الاقتناع ويحرم بيع مصحف ولو في دين ولا يصح - [00:13:06](#)

وقال في الانصاف انه مذهب وان ملكه بك وان ملكه. المذهب الصحة مذهب صحة البيع مع الحرمة في الاقتناع يقول لك لا ما يصح

البيع مع اتفاقه مع الحرمة لكن في المنتهى يصح البيع في الاقتناع لا. نعم - [00:13:20](#)

نعم يا شيخنا كانت كنا في قاعدة مذهب او قاعدة عامة. هم. وما حرم اخذه حرم دفعه حرم اخذه يعني شيء تعطيه او تبيعه او وهو

صحيح كلمة بيع حرمة البيع - [00:13:41](#)

ما اعرف مسألة يحرم البيع دون الشراء او الشراء دون البيع الا اه مو ممكن الاستثناء منها قضية مو بيع وشراء اللي هو قضية دفع

رشوة للتخلص من ظلم. مم. لا يتخلص الا به. ايه - [00:14:02](#)

قال يباح للمعطي ويحرم على الاخذ. هم بس يمكن هذي استثناء ولا الاصل فعلا؟ نعم نعم وان ملكه كافر بارث وغيره الزم بازالة يده

عنه ولا يكره شراؤه استنقاذا ولا ابداله لمسلم بمصحف اخر ولو مع دراهم من احدهما - [00:14:21](#)

ويجوز نسخه باجرة حتى لكاف ومحدث بلا حمل ولا مس ويصح شراء كتب الزندقة والمبتدعة يتلفها. لا خمر ليريقها لان في الكتب

مالية لان في الكتب ماء. لان في الكتب مالية الورق وتعود ورقا منتفعا به - [00:14:46](#)

وعالجه بخلاف الخمر فانه لا نفع فيه نافع فيها ويصح بيع نجس يمكن تطهيره كثوب ونحوه لا بيع ادهان نجسة او متنجسة ولو لكاف

يعلم حاله. لان الادهان لا يمكن تطهيرها - [00:15:07](#)

نعم ويجوز بيع كسوة الكعبة اذا اذا خلعت عنها لا بيع الحر ها الحر الذي عليها لا لا الرجل الحر يعني انسان حر يعني لا بيع لا بيع الحر

ولا ما ليس مملوكا كالمباحات قبل - [00:15:25](#)

وتملكها. وان باع امة حام بحر قبل وضعه صح فيها. والرابع كونه اي المبيع مملوكا لبائعه وقت العقد. ومثله الثمن ملكا امن حتى

الاسير بارض العدو اذا باع ملكه بدار الاسلام او بدار الحرب نفذت - [00:15:46](#)

تصرفه فيه لبقاء ملكه عليه. او كونه مأذونا له فيه اي البيع وقت عقد من مالكة او الشارع كوكيل وولي صغير ويحويه وناظرا وناظر

وقف ولو لم يعلم المالك او المأذون صحة بيعه بان ظنه لغيره ابان - [00:16:07](#)

انه قد ورثه او قد وكل فيه. لان الاعتبار في المعاملات بما في نفس الامر لا بما في ظن المكلف. وان باع ملك غيره بغير ابنه ولو

بحضرتة وسكوته او اشترى له بعين ما له شيئا بغير اذنه لم يصح ولو اجيز بعد - [00:16:29](#)

وان اشترى له في ذمته بغير اذنه صح ان لم يسمه في العقد سواء نقد الثمن من مال من المال او من مال الغير او لا. فان اجازه

اشترى له. فان - [00:16:49](#)

فان اجازة من من اشترى من اشترى له او من اشترى له تصيد ترى من اجازة من اشترى له ملكه من حين العقد والا لزم من اشتراه فيقع الشراء له - [00:17:07](#)

شيخنا في هاي الصور تكون قبل الاذن يكون المثلث في ذمة الشاري في ذمة الشاري نعم حدثه؟ ايه حتى يقع هذا اما انه ان اجازة صار في ذمة من اشترى له والا - [00:17:23](#)

مثل ما قال لك هني ملكه من حين العقد يعني نعم. والخامس كونه اي المبيع مقدور على تسليم تسليمه وكذا الثمن المعين لانها غير مقدور على تسليمه كالمعدوم فلا يصح بيع الابر والشايب والطير والنحل في الهواء ولو لقاضي يطلق على الادميين والشارد على البهائم - [00:17:43](#)

اه ولو للقادر على تحصيل ذلك ولا سمكة في ماء او مرئي بمحل او مرئيا بمحوز يسهل اخذه منه ولا مغصوب ولا مغصوب الا لغاصبه. او لقادر على تخليصه من غاصبه. ولا لمشتري ولمشتري المغصوب الفسخ - [00:18:05](#)

لم يقدر على تحصيله بعد البيع بعد البيع ازالة لظهره والسادس كونه اي المبيع معلوما لهما اي المتبايعين. ان الجهالة به غار. اما برؤية تحصل بها معرفة المبيع مقارنة للعقد او قبله بيسير. فلا يصح ان سبقت ان سبقت العقد بزمن يتغير المبيع فيه تغير ظاهرا. وما عرف بلمس - [00:18:25](#)

او ذوقه او شمه فكرؤيته او بصفة معطوف على ما قبله تكفي تلك الصفة في السلم. لقيام ذلك مقام يسلم المسلم فيه. فاستقصي بما استقصى صفات المسلم فيه ثم ان وجد المشتري ما وصف له او تقدمت رؤيته متغيرا فله الفسخ - [00:18:52](#)

ان ذلك بمنزلة عيبه ويحلف مشت ان اختلف في نقص صفة او تغيره او تغيره عما كان رآه عليه وهو على التراخي لا يسقط الا بما يدل على الرضا كصوم ونحوه - [00:19:16](#)

لا لركوب دابة بطريق بطريق رد واذا اسقط حقه من الرد فلا ارشله وصف الذي في العطور ما يصح العطر مكوناته كذا كذا هل هذا صفة تكفي السلم؟ الظاهر لا. لان العطر يراد للشم. مم. فالظاهر انه ما يكفي الوصف في العطر. هم - [00:19:31](#)

بس طبعا هني في مسألة انا مثلا اثق بذوق شخص قال لي والله هذا خوش عطر وبشتري اونلاين. نعم هل يصح ولا لا الظاهر انه يصح ظاهر انه يصح لان الكمية معلومة - [00:19:53](#)

والماركة معلومة فكونها راح تعجبني الريحه ولا ما تعجبني هذي مسألة اخرى الظاهر انه يصح ما في حرج ان شاء الله تعالى شراء العطور اللي مبنية على الرائحة بدون شمهها ممكن واحد مابي انا بالماركة الفلانية. هم - [00:20:11](#)

ممكن عجبني ولا ما عجبني راح اخذه الظاهر انه ما في باس طيب ولا يصح بيع حم ببطن اجماع ولا لذع بطبع ونون بتمر وصوف على ظهر الا تباعا ولا مسك في ثأرتة ولا عسب ولا عسب فحر وهو ترابه - [00:20:31](#)

ولا لفت ولا لفت وجزر ونحوهما قبل قلع النصات. اللفت والجزر هذي تكون اللي هي النباتات اللي تكون مدفونة. نعم. الجزر هو الجذور نفسها ترى. هم. واللفت نفس الشي فهذي ما يصير تببعها لانه في جهالة - [00:20:57](#)

قبل قليل الا اذا قلعت وبينت يصير ولا ثوب مطوي ولو تام نسج قال في شرح منتهى لمصنفة حيث لم يرى منه ما يدل على بقيته. انتهى ولا بيع الملامسة كأن يقوله بعث كثوبي هذا على انك متى لمسته - [00:21:16](#)

او ان لمسته او اي ثوب لمسته فعليك بكذا ولا بيع المناودة وهو قوله متى نبذت متى نبذت اي طرحت ثوبك او ان نبت هذا الثوب او اي ثوب نبذته فلك بكذا - [00:21:38](#)

ولا بيع الحصى ككرمها فعلى اي ثوب وقعت فلك بكذا. او بعثك من هذه يفسر بيع الحصة اللي هو يرمي ارضا يقول اشترى منك هذه الارض ما بلغت الحصى ويملك ارض شاسعة يقول له احذف - [00:21:53](#)

واللي توقف حصاتك عنده لك بكذا هذا ايضا بعضهم يفسر بيع الحصى بهذا. هم. وطبعا كلاهما محرم لكن من باب الاصطلاح ولا بيع الحصى كظمها فعلى اي ثوب وقعت فلك بكذا او بعثك من هذه عفوا مذكورة - [00:22:16](#)

او بيعتكي من هذي الارض قدر ما تبلغ هذه الحصى اذا رميتها بكذا. ايوا. ولا بيع شيه لم يعينه كعبد من عبيد او عبيد نسميه بيع

المبهم شيء لم يعينه - 00:22:42

بيع المبهمات ولا يبيع شيء لم يعينه كعبد من عبيد من عبيد او عبيد ولا شاة من قطيع او شجرة من بستان ولا هؤلأ العبيد الا واحد غير معين ولو تساوت القيمة في ذلك كله - 00:22:56

في ذلك كله فليستثنى معيناً من ذلك يعرفانه جاز ويصح بيع ما شوهد من حيوان وثياب وان جهل عدده وبيعه ما مأكوله في جوفه كبيض ورمان. وبيع باقي الله وجوز ولوز وفسق ونحوه في قشرته. وحب في سنبله - 00:23:17

ويدخل السائر تبعاً كنوانة كنوانة تمر في استثناء القشرة او التبن بطل البيع. ويصح بيع التبن دون حبه قبل تصفيته منه. لانه معلوم معلوم بالمشاهدة كما لو باع القشرة دونها داخله او التمر دون نواه. ذكره صاحب المنتهى في شرحه. ولا يصح بيع قفيز من هذه - 00:23:39

سبرتي ان تساوت اجزاؤها وزادت عليه. وبيع رطل من من من دن او زبرة حديد. اللي هو الوعاء مثل بخار شذي نعم وبيع رطب من دم او زبرة حديد وان تلفت الصبرة او الدن او الزبرة الا واحدا تعين البيع فيه لتعيين المحل له - 00:24:04

ولو فرغ كفزان ولو فرق قفزاناً تساوت اجزاؤها وباع منها واحدا مبهما صح ويصح بيع سدره جزافاً مع علمهما او جهلها. اللي احنا نسميه الكود يبيعون السمك بالكود. ما يعرف وزنه - 00:24:28

لكن تشوفه تشذي متكود على بعضه يصح وما علم بائع وحده يحرم بيعها نسا انه يبيعه جزافاً مع علمه بالكيد الا للتغريب ظاهراً ويصح البيع ويصح البيع ولمجتز الرد - 00:24:48

وكذا مع علم مجتهد وحده ولبائع الفسق لوجود الغار فائدة من باع ثورة جزافاً بعشرة عشر بعشرة مثلاً على ان يزيده قفيزاً او ينقصه قفيزاً لم يصح لانه لا يدري او - 00:25:11

يزيده ام ام ينقصه واني قال على ان ازيدك على ان ازيدك قفيزاً واطلق لم يصح ايضاً. لان القفيز مجهول. قفز من شنو يعني؟ ما حدد له. هم. مادة القفز - 00:25:26

ما عينه مم فان قال على ان ازيدكم القفيز من هذه الصبرة الاخرى او وصفه بصفة تكفي في السلم صح وان قال على ان قيسك على ان انقصك غفيزاً لم يصح للجهالة باصاعها وهو يؤدي الى الجهالة الى جهالة ما يبقى بعد الصاع - 00:25:43

او استثناء وان قال بعتك هذه السبع كل قفيل بدرهم على ان ازيدك قفيز من هذه السرة الاخرى لم يصح لانه يفضي الى جهالة الثمن في التفضيل. لانه يصير قفيزاً وشيئاً بدرهم وهما لا يعرفانه لعدم معرفتهما بكيمتك في - 00:26:05

قفزانها ولا يصح بيع جريب من ارض وذراع من ثوب مبهما الا ان علما ذرعهما ويكون ويكون مشاعاً ويصح استثناء جليب من ارض وذراع من ثوب اذا كان مستثنى معين بابتداء وانتهاء معاً. فان عين احدهما - 00:26:23

الاخر لم يصح ثمان نقص ثوب بقطع وتشاحى في قطعه كانا شريكين فيه ولا فسح ولا قطع حيث لم يشترطه مشتري. بل يباع ويقسم ثمنه على قدر ما لكل منهما. وكذب وكذا خشبة بسقف - 00:26:45

وفص بخادم اذا تشاحى فيهما بيع اي السقف الخشب والخاتم بالفصل وقسم الثمن بالمحاصرة ولا يصح استثناء حمل مبيع من امة او بهيمة مأكولة او لا ولا شحمه ولا رطل لحم او شحم من مأكول - 00:27:03

لجهالة ما يبقى الا رأسه وجلده وطرافه فيصح استثناءها نسا حظراً او سفراً. ولا يصح استثناء ما لا يصح بيعه مفرداً الا في هذه السورة للخبر ولو ابى مشتري ذبحه ولم يشترطه البائع ولم يشترطه البائع عليه صبر المقصود يقول لك هو حديث عورة بن الزبير - 00:27:21

اه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرج هو وابو بكر رضي الله عنه من مكة مهاجرين الى المدينة مر راعي غنم فاشترى منه شاة وشرط ان سلبها له - 00:27:44

والسلب هو جلدها واكراعها وبطنها. اخرجه ابو داود بالمراسيل وليس في السنن واسناده ضعيف لكنه هو اللي استدلوا به في هذه المسألة نعم ولو ابى مفتي ذبحه ولم يشترطه ولم يشترطه البائع عليه لم يجبر مشتري على ذبحه ويلزمه قيمة ذلك المستثنى نسا -

تقريبا وان شرطه لازم وللمشتري الفسخ بعيب يختص المختص المستثنى كعيب رأس او جلده لان الجسد شئ واحد يتألم كله بالم
عضو هو السابع كون الثمن معلوم حال العقد ولو برؤية متقدمة بزمان لا يتغير فيه - [00:28:28](#)
او وصف كما تقدم ولو في صبغة من دراهم ونحوها في مواجهتها وكذا اجرة ويرجع مع تعذر معرفة الثمن في فس بقيمة مبيع ولو
ولو اسبغ ثمننا بلا عقد ثم عقدها ظاهرا باخر فالثمن الاول. ولو عقد سرا بثمن ثم على - [00:28:50](#)
باكثير فنكاح اي يؤخذ بالزائد مطلقا والاصح قول والاصح قول ملطح الاظهر ان الثمن هو الثاني ان كان في مدة اختيار والا فالاول
انتهى قالوا في المنتهى ولا يصح البيع بقوله بعثك بما ينقطع به السعر ولا كما يبيع الناس ولا بدينار او درهم مطلقا وثم نقود متساوية
- [00:29:13](#)
رواجع فان لم يكن الا واحدا او غلب او او غلب احدهما صح وسلف اليه. ولا بعشرة صحاحا او احد عشرة مكسرا ولا بعشرة نقدا او
عشرين نسيئة ما لم تفرقا في الصورتين على احد الثمنين. فان تفرقا على الصحاح او المكسرة في - [00:29:38](#)
اولى اوعاء النقد او النسيئة في الثانية صح الانتفاء المانع بالتعيين شوف الحين يبيع الثمن والثم ما يكون عفى بالتحديد لكن اعرفه
بالتغليب كيف يعني قلت خلاص عليهم. هم. الجمعية. ايه. سلة الجمعية - [00:30:00](#)
اه انت عارف المجموع. هم المكيئة لكن انت قصدك توصيل المجموع على كل وحدة انت مو عارفه لا ولا شنو اخذ بالشمع المتفرقة
متفرقة وخلاص يحذفك بعدين عليها اه تاخذها ما تدفع ما دفعت. بس انا اعرف تقريبا كم اسعار بعضها يعني مثلا كذا واحد زعل كذا
- [00:30:28](#)
ايه قولو شوف هي فيها اكثر من سورة في سورة مثل سلة الجمعية محدد انت كل سعر محدد لكن انا الحين ماني حافظ التحديد
بس مآله الى العلم. مم ما في هامش - [00:30:51](#)
للتردد هذا قطعا لا حرج فيه مثل اللي يشتري عدة اغراض يقول والله شغلك بخمسين دينار بس ما حد لي اه هذي بعشرة وهذي
بعشرين وهذي ما لي شغل ما دام صفقة وحدة - [00:31:09](#)
خلاص انا سابقا صحيحا لكن صورة تفضلت فيها اه صورة ثانية ان انا اه ما اتفق معه على سعر وليس هناك سعر محدد وانما يعني
اقول له انا عطني كذا كذا وبعدين حدد لي السعر - [00:31:27](#)
اذا في ما فيها تحديد الظاهر انه ما يصير. هم اذا فيها تحديد لكن سيؤول الى العلم ويقطع النزاع مثل اسعار الجمعيات. مم. او حاط
له تسعيرة معينة صاحب صيدلية مثلا - [00:31:44](#)
مو شرط اعرف انا السعر اقول له عطني الدوا الفلاني وفلان وفلان لان في تسعيرة ثابتة. هم بحيث ما في نزاع ولا في اي مجال
للنزاع لكن بعدين اذا والله قلت له لا انا متوقع هالكثير؟ قال لا - [00:31:58](#)
لهني انتقلنا في اشكالية. ايه. الظاهر انه جهالة ما تصير يا شيخ اذا كنت انا اعرف السعر وهو يصير محدد خلص لكن شيخنا انا يعني
خديته وما اعرف اين سر بالتحديد؟ بس محدد؟ محدد انتهى الموضوع. ما دام محدد - [00:32:12](#)
وانا مدرك انه محدد وقلت له تم خلاص مثل العمالة اللي يشتغلون اه وعارفين شغلهم والله هذا خربان. صلح. هم. ايه. هل لازم اقول
له تشم بالضبط؟ ايه. اذا كان في تسعيرة ثابتة - [00:32:27](#)
ما في خلاف بعدين خلاص يقول لك هذا يؤول الى العلم. هم فاللي يؤول الى العلم انتفى لان الحكمة من الحكم قطع النزاع. هم.
فالنزاع مقطوع خلاص انا وياه عارفين ان في تسعيرة - [00:32:47](#)
بحيث يتنازل عنه راح يطلع لي هذي قائمة الاسعار. اي نعم. هذا الشغل كذا هذا الشغل كذا. انا مو شرط اني احفظ واستحظر. هم.
السعر. نعم. لكن اذا كان الموضوع لا - [00:33:01](#)
واحد بيشتغل لي ما في تسعيرة له عامل بروحه تشذي ما له مو تبع جهة. اها لا هني ما يجوز لين يقول لي هالكثير مم كذلك واحد
يبيع لي شي - [00:33:12](#)

تشم؟ قال والله انت اخذه الحين واستعمله ما راح نختلف على السعر. اي نعم. لا هذا ما يصير. هم. هذا ما يجوز يختل الشرط العلمي. نعم. نعم ولا بيع نحو نحو ثوب برقمه ولا بما في سؤال مشهور - [00:33:24](#)

اللي هو قبيح التقسيط. هم. قبيح التقسيط ان يضع البائع للسلعة اكثر من سعره. هم ويخبرك بهذا الشيء فيقول لك السيارة هذي على تشم؟ يقول لك يعتمد على متى بتدفع - [00:33:46](#)

تدفع كاش بعشرة تبي تدفع اقساط راح تصير عليك باثعش اذا اقساط مطولة اكثر بخمستعش مثلا هل هذا جائز ولا لا الجواب فيه تفصيل اذا دخل على هذه السلعة دون تحديد للمدة - [00:34:04](#)

فهذا حرام لا يجوز بمعنى هذه السيارة بعشرة كاش تدفع خلال سنة باحدعش تدفع خلال سنتين باثعش قال له تم وعطاه الخيار بحيث شاف نفسه اجتمعت الفلوس عنده خلال سنة دفع احدعش. ما قدر يجمعها خلال سنة سنة ينظر السنة الجاية راح يدفع اثعش - [00:34:32](#)

هذا حرام لا يجوز الصورة الثانية ان يتفقا على المدة وعلى الثمن يعني يعرض عليه الاسعار السيارة الكاش بعشرة اقساط سند احدعش اقساط سنتين باثعش ها شنو تبي؟ قال والله بيفصل تسدا قال خلاص باحدعش. قال تم - [00:34:58](#)

فبياته على سعر هذه جائزة بالاجماع. نقل الاجماع فيها الامام البغوي في شرح السنة عن الامام الازاعي قال فان باته على احد السعرين وهو جائز اما قال اجماعا او لم اعلم فيه خلافا. المهم ان فيه نقل اجماع - [00:35:26](#)

واليوم بع التقسيط هذا طبعا بعض المشايخ والبعث في النقل عن بعض العلماء ان بعض بيع التقسيط وحرام اما انهم لم يفولوا لم يفهموا كلاما نقل عنه هذا انه يقصد عدم البت - [00:35:51](#)

او ان الشيخ عنده خلل في فهم المسألة فبيع التقسيط اللي يحصل اليوم طبعا من خلال البنوك الاسلامية او الاماكن اللي تشتترط فيها اباحة المعاملات بغض النظر عن تمويل ربوي هذا موضوع ثاني - [00:36:06](#)

اذا باته على احد السعرين واتفقا على سعر معلوم بغض النظر بالمساومات انا ما لي شغل حط لي لو ان شاء الله عشرين سعر. بالمساومات انا ما و احكم البايع - [00:36:28](#)

ممکن البايع يحط مساومات لاعتبارات اخرى ممكن مثلا يقول انا اهلي هالكتر ومو اهلي بهالكتر تشم السيارة هذي؟ يقول له والله انت شنو تأكد اذا انت من اهلي ترى بعشرة اذا مو من اهلي بخمستعش مثلا مثلا من حقه - [00:36:42](#)

اهم شي اثناء البيع اثناء الاجابة والقبول عند البت في البيع يجب ان يكون السعر معلوم للطرفين واضح ذاكراها؟ تمام. طبعا هني بعشرة نقدا او عشرين نسيء بالضبط هي هي - [00:37:02](#)

احسنت وهذي اجماع ترى. نعم. ما لم يتفرقا في صورتين على احد الثمنين هذي محل اجماع تلقاها في شرح السنة للبغوي نقل الاجماع فيه عن الامام الازاعي ولا بيع نحو ثوب برقمه ولا بما باع به زيد الا علماهما - [00:37:24](#)

ولا بالف ذهباً وفضة ولا بتمن معلوم مع ربط مع رطل خمر او كلب ونحوه ولا رب بمائة درهم الا ديناراً او الا قفيزين ونحوه ولا ولا ان يبيع من صبرة او ثوب او قطيع كل قفيز او ذراع - [00:37:52](#)

قاع او شاة بدرهم لان من للتبعيض وكل وكل للعدد فيكون مجهولا ويصوح بيع السبرة او الثوب او القطيع كل قفيز او ذراع او شاة ترحم. وان لم يعلم عدد ذلك وان لم يعلم عدد ذلك - [00:38:10](#)

لان المبيع معلوم معلوم بالمشاهدة والثمن. يعرف في جهة لا تتعلق بالمتعاقدين. وهو كيل السبرة او او ذرع الثوب او عد ويصح بيع دهن وعسل ونحوهما في ظرفه مع موازاة كل رطل بكذا بكذا - [00:38:27](#)

سواء علم مبلغ كل كل منهما اولى. لان المشتري رضي ان يشتري كل رطب بكذا من من الظرف ومما فيه. وكل منهما يصح افراده بالبيع فصح الجمع بينهما كالارض المختلفة كالارض المختلفة الاجزاء - [00:38:47](#)

وان احتسب باع بزنة الظرف على مشتر وليس الظرف مبيعا وعلم مبلغ كل منهما صح والا فلا لجهاز التبني جزافا بظرفه او دونه صح او باعه اياه في ظرفه كل رطل بكذا على على ان على ان يطرح منه - [00:39:05](#)

الاذان البيع بعد اذان ثاني يوم الجمعة وتصح سائر العقود من نكاح واجارة وصلح وقرض ورهن وضمان نحوها وامضاء بيع خيام او فسخه بعد نائها ولا يصح بيع عصير او عنب او زبيب لمتخذه اي العصير - [00:45:13](#)

المتخذة هاي العصير او العنب او الزبيب خمرا ولو لذمي لانهم مخاطبون بالفروع ولا بيع مأكول ومشروب ومشوم وقدر لمن يشرب عليه او به مسكرا طبعا هذا لمن يعلم او يغضب على ظني نعم يعلم اغلب على ظنه - [00:45:41](#)

اما من شك لا وهنا مسائل طبعا مثل مسألة من يبيع ما له وجه محرم ووجه مباح مثل الهواتف التلفزيونات اه مثلا ملابس النساء واحد بيتاجر مثلا بملابس نسائية ملابس النساء هذي مو مو مثلا محتشمة مثلا - [00:46:03](#)

في احتمال ان فيك ممكن تلبسها بين النساء او مثلا تلبسها لعند زوجها وفي احتواء تطلع فيها هني شنقول؟ نقول اذا تساوى الاحتمالان صح البيع تساوى يعني اه تلفزيون مثلا تساوي ما تدري يعني مو ما عندك يقين - [00:46:27](#)

اما اذا غلب على ظنك انه سيستعمله في محرم مثل واحد يبي يشتري اه اه سكين وهو قاتل او بيشتري عنب وهو صانع خمر هنا يأتي الكلام الشيخ اللي هو نعم ولا بيع سلاح ونحوه كترس ودرع في فتنة او لاهل حرب او - [00:46:47](#)

ضعي طريق اذا علم ذلك ولو بقران. ولا بيع بيض وجوز ونحوه ما لكمار ولا اكلهما ولا بيع غلام وامه لمن عرف بالوطء بوطء دبر او لغناء. شوف لمن عرف - [00:47:08](#)

هني غلبة ظن مو يقين. نعم. هم تمام ولو انهم بوطئ وطأ غلامه فدبره او لا وهو فاجر معطن معطن معطن حيل بينهما كمجوسي تسلم تسلب اخته. كما لوسي تسلم اخته ويخاف ان يأتياها في حال بينهما. طبعا هنا خرجت المقاطعة الاقتصادية - [00:47:24](#)

هذي المسألة اللي خرجت عليها مقاطعة اللي هو لمن عرف يعني هذا البيع عرف انه سيستعمل في امر محرم فلا يشترط للقطع واليقين فيقول لك هني ما يصير ولا بيع ولا بيع ولا بيع عبد مسلم لكاف ولو وكيفا - [00:47:53](#)

ولو وكيفا لمسلم لا يعتق عليه فان كان يعتق عليه كايه وابنه صح شراؤه له لان ملكه لا يستقر عليه بل يعتق عليه في الحال وان اسلم عبد لذمي اجبر على ازالة ملكه عنه ولا تكفي كتابته - [00:48:24](#)

فائدة يدخل الرقيق المسلم في ملك الكافر فداء بالارث من قريب او مولى او زوج او او باسترجاعه بافلاس وباشترجاعه بافلاس المشتري من اشترى كافر عبدا كافرا من كافر ثم اسلم العبد وافس المشتري وحجر عليه ففسخ البعث - [00:48:41](#)

فسخ البيع اذا رجع في هبته لولده بان وهب الكافر عبده الكافر لولده ثم اسلم العبد ورجع الاب في هبته واذا رد عليه بعيب اي باعه كافرا ثم اسلم وظهر به عيب رده. وكذا لو رد - [00:49:01](#)

بغبين او تدليس او خيار مجلس واذا اشترى من من يعتق عليه واذا باعه بشروط مدة فاسلم العبد فيها مسخ البيع وان ضباعه واذا باعه بشروط مدة. لا بشرط الخيار مدة - [00:49:19](#)

واذا باعه بالشروط الخيار مدة فاسلم العبد فيها وفسق البيع البيع واذا وجد الثمن المعين معيبا رده وكان قد اسلم العبد وفيما اذا ملكه الحربي وفيما اذا قال الكافر لمسلم اعتق عبدك المسلم عني وعلي ثمنه ففعل ذكره في الاقتناع وشرحه. ويدخل المصحف في ملكه - [00:49:46](#)

الكاف ابتداء بالاث والرد عليه لنحو عيب وبالقهر. ذكره ابن رجب وحرّم ولم يصح بيعه على بيع اخيه المسلم زمن الخيارين المجلس والشروط وهو قوله وهو قوله وهو قوله لمن اشترى شيئا بعشرة - [00:50:10](#)

اعطيك مثله بتسعة او يعرض عليه سلعة يرغب في يرغب في فيها المشتري يفسخ البيع ويعقد معه فلا يصح وحرّم ولم يصح شراؤه على شرائه اي المسلم كقوله لبايع - [00:50:27](#)

كقوله دباع سلعة بتسعة عندي لبائع شيئا ذيك السلعة لا ما في اي سلعة ايه عندي شي نسخة يمكن نعم اه وحرّم ولم يصح شراه على شرائه اي مسلم كقوله لبائع شيئا بتسعة - [00:50:44](#)

عندي فيه عشرة وكذا اقتراضه على اقتراضه بان يعقد القرض معه فيقول اخر اقرضني ذلك قبل تقبيضه للاول فيفسخه ويدفعه الثاني وكذا اتهامه على اتهامه واقتراضه بالفاء في الديون على اقتراضه. في الديوان. في الديوان. مما يفرض في الديوان اللي هو

يعني طلب انه يأخذ وهو براتب فلان. نعم. نعم اه وافترضه بالفعل في الديوان على افتراضه وطلب العمل من من الولايات بعد طلب غيره ونحو ذلك. وهنا تأتي الوسطة الظالمة - 00:51:28

وطلب العمل من الولايات بعد طلب غيره يحرم ولا يصح العقد بمعنى انه يأتي الانسان وقد تقرر ان يوظف فلان فيأتي بواسطة ظالمة ويحصل على مكانه هذا هو المقصود هني - 00:51:43

وطلب العمل من الولايات بعد طلب غيره داخل في البيع على البيع والشراء على الشراء ويحرم ولا يصح. نعم والمساقاة والمزارعة والجمالة ونحوها كالبيع فتحرم. ولا تصح اذا سبقت الغير قياسا على البيع لما في ذلك من الايذاء - 00:52:05

ذكره في الاقناع انت شو معناته هذا معناته ان هذا عقد التوظيف ماله باطل حرام اذا كان ظالم واخذ مكان غيره راتبه حرام يصير. والعقد اللي بينهم عقد باطل لا يصح. لان هذا داخل في - 00:52:25

البيع على البيع والشراء على الشراء فهذا من مسألة خطيرة يعني هي الشحنة كيف يصح العقد هذا يطلع او يتحلل من هذاك يعني يطلع يفسخ يفسخ ويتحلل من هذاك ويردون يوظفونه اذا بيون - 00:52:43

وحرم صومه على صومه اي المسلم مع المسلم مع الرضا الصريح لحديث ابي هريرة مرفوعا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا لا يسم الرجل لا لا يسم لا يسم الرجل على ثوم اخيه. رواه مسلم - 00:53:03

وهو وهو ان يتساوى ما في غير المناداة حتى يحصل الرضا من البائع. واما المزايمة في المناداة قبل الرضا فجايذة بالاجماع صوم اجارة ويصح العقد على الثوم فقط ومن استولى على ملك غيره بلا حق او جرده او منعه اياه حتى يبيعه له ففعل لم يصح. ومن بعد - 00:53:22

شيئا بثمان نسيئة او بثمان حال عال لم يضبط حال ما بطل شراؤه له من وانباع شيئا شيئا بثمان نسيئة او بثمان حال لم يقبض حرم وبطل لم يقبض وبثمان حال او او بثمان حال لم يقبض حرم وبطل شراؤه له من مشتريه نسا بنقد من جنس الاول اقل منه ولو نسيانه - 00:53:46

اللي هو العينة هذا صفة العينة وكذا العقد الاول حيث كان واسية الى الثاني والا ان تغيرت صفته. وتسمى مسألة العيلة. ايوه. لان المشتري السلعين الى اجل يأخذ بدلها عينا اي نقدا حاضرا. وعكسها مثلها بان يبيع شيئا بنقد حاضر ثم يشتريه من مشتريه او - 00:54:16

وكيله بنقد اكثر بعكس صورة العيلة ذيك العينة يشتري بالاجر ويبيع بالاجر ويشترى نقدا هني لا يبيع نقدا ويشترى او عكسها مثلها وعكسها مثلها بان يبيع شيئا بنقد حاضر ثم يشتريه من مشتريه او وكيله بنقد اكثر من الاول - 00:54:44

من جنسه غير مقبوض ان لم تجد قيمة المبيع بنحو سمن او تعلم صنعة. وان اشتراه ابوه او ابنه او غلامه ونحوه صحة ما لم يكن حيلة. قال الشيخ تقييم الدين ويحرم على صاحب الدين ان يمتنع من انظار المعسر حتى يقلب عليه الدين. متى قال رب الدين اما - 00:55:03

ان تقلبه واما ان تقوم معي الا ان واما ان تكون معي الى عند الحاكم وخاف ان يحبس الحاكم لعدم ثبوت عنده وهو معسر فقلب على هذا الوجه كانت هذه المعاملة حراما غير لازمة باتفاق - 00:55:23

زميلي فان الغريم مكره عليها بغير حق. ومن نسب جواز القلب على المعسر بحيلة من الحيل الى الى مذهب بعض الائمة فقد اخطأ في وانما تنازع الناس في المعاملات الاختيارية مثل التورق والعينة. انتهى كلامه وهو ظاهر وهو ذكره في الاغنام - 00:55:41

يا شيخنا الرشوة قد في بعض الحالات ياخذ حقه كيف ايش اسوي؟ احيانا يعني يجوز الرشوة يتحقق يغلب الدين بعض عشان يفكها نفس الحبس اي صحيح لكن هو شيقول لك غير لازمة. نعم ايه - 00:56:02

يقول لك هني كانت هذه المعاملة حراما حراما على الشخص دائم وغير لازمة باتفاق المسلمين لانها هي مكرهة فالمكرهة لا ما عليه اثم. هم. ايه هاي الصورة يعني معسر قلب الدين بس عشان لا يرفع الداين عند الحاكم ويظلم ويظلم. اي هذا خلاص يصير مثل اللي

يعطي رشوة. مم - [00:56:21](#)

لكن اذا في حاكم عادل يروح له يقول يا معود انا ترى مظلوم ما يلزمه اتفاق المسلم لكن ما لقي شيسوي ؟ يصير مثل اللي عطى رشوة. هم. اضطرار ويحرم التسعير على الناس وهو ان يسعر الامام سحرا ويجبر الناس على التبايع به - [00:56:47](#)
ويكره الشراء به وان حدد وان هدد حرم البيع وبطل ما يقيد بشيء التسعير لا هو طبعاً التسعير اه ليش قالوا حرم؟ لان هو المذهب انه يحرم لكن ابن تيمية وابن القيم هو المعمول فيه الان - [00:57:07](#)

خلاف المذهب ترى. هم لان التسعير اه فيه ابطال شروط الرضا شرط الرضا من البائع فانت تجبر البائع على شرط وهو غير راضي نبيع بسعر معين آآ واود ان يسعر الامام سعرا ويجبر الناس على التبايع به - [00:57:26](#)

فهني في اشكالية لكن يعني اه بن تيمية ابن القيم واظن في رواية اخرى في المذهب آآ كاسي يذكرها لي يمكن واوجب الشيخ تقى الدين الزام السوق المعوضة بمث بثمان المثل. وانه لا نزاع فيه - [00:57:46](#)

كان نقل فيه الشيخ الاجماع اظهر والله اعلم ان اليوم نحتاج يعني هذا الشيء. حتى يمنع الظلم ويمنع آآ طبعاً هني المذهب استدلوا بالحديث يا رسول الله سعر لنا. قال المسعر الله - [00:58:08](#)

ان الله هو اللي يعني مثل ما تقول بيعوا والله وهي تتحدد الاسعار بروحها. مم فالمذهب حرمة التسعير نعم رقم تسعير. ايه. لكن ما تدخل قاعدة قاعدة في دفع الضرر في وجوب التسعير اذا - [00:58:26](#)

وش يا طلال؟ ها قال لك اباها. ابن تيمية يقول لك لانه مصلحة عامة لحق الله والشيخ نقل فيها الاجماع ولا وانه لا نزاع فيها لا نزاع فيه فهني ممكن يحمل كلام المذهب على - [00:58:43](#)

خلاف الظلم يعني. هم. يمكن والله اعلم يا شيخنا مثال الان مم احيانا فتح اي محل في رخصة من شروطه انه البائع او صاحب المحل ملزم برد برد بسبب قبول رد - [00:58:58](#)

ايه او استبداله اها عشان هذا خيار الشرط اسبوعين هل ملزم ان الباعي طبقة وهو اذا كان آآ هو ملزم ان يكون واضح مع المشتري بمعنى اذا انت ما عندك خيار شرط قول له - [00:59:19](#)

زي كونك انت ملزم من الدولة هذا موضوع ثاني ممكن انت تتفق تقول له شوف انا ترى ما عندي خيار شرط. ورضي المشتري خلاص ما في خيار شرط. مم عاد بس اكتشفوك بعدين هذا مشكلتك تحملها لكن انا اتكلم عن صحة البيع وهل سيوجد شرط في هذه الحالة لا اذا ما اذا اتفق على الا شرط خيار - [00:59:39](#)

اين هما طيب اذا سكت اذا سكت المعروف عرفا كالمشروط شر وحوم ان يقول وحرم ان يقال لغير محتكر بع كالناس واوجب الشيخ تقى الدين الزام السوق المعوضة بثمانين متر. وانه لا نزاع فيه لانه مصلحة عامة لحق الله تعالى - [01:00:01](#)

تتم مصلحة مصلحة الناس الا بها ويحرم الاحتكار في قوت ادمين فقط لقوله عليه السلام الجائب مرزوق والمحتكر ملعون. وهو ان يشتريه للتجارة تحمسه لياكل ليقول فيغلوه آآ قال فرجعت الكبرى ومن جلب شيئا او استغله من ملكه او ممن استأجره او اشتراه زمن

تحصي ولم يضيق على الناس اذن او - [01:00:28](#)

اذا اذا ولم يضرك ولم يضيق على الناس اذا اذا آآ او اشتراه من بلد كبير من كبداد او البصرة ومصر ونحوها فله حبس حتى يغلو وليس بمحتكر نص عليه. وترك ادخاره لذلك - [01:00:55](#)

انتهى. قال في تصحيح الفروع بعد حكاية ذلك قلت اذا اراد بفعل ذلك وتأخيره مجرد الكسب فقط كره وان اراد به التكبس ونفع الناس عند الحاجة اليه لم يكره والله اعلم. شروط الاحتكار - [01:01:15](#)

اه ان يكون قوتا. نعم. فلا يدخل الاحتكار في السلع الكمالية ثاني هي ثلاثة شروط احدها ان يشتري اما لو جلب شيئا او دخل عليه فادخره لا يدخل فيه الاحتكار - [01:01:32](#)

الشرط الثاني ان يكون قوتا للادمي فما ليس بقوت فلا يعتبر احتكارا. الشرط الثالث ان يكون فيه تضيق على الناس كأن يكون البلد ضيقا وقلة البائعين يكون هو بروحه اللي يبيع او هو ويا واحد - [01:01:50](#)

لكن انا بحتكر شي وفي ستين الف واحد يبيعه ما صار احتكار فهذي شروط ثلاثة ان يكون بشراء لا بارت مثلا او انا ورثت شي ما ابي ابيعه كيفي او هذا واحد اثنين ان يكون آا قوتا ثلاثة ان يكون فيه تطبيق على الناس - [01:02:10](#)

نعم ومن احتاج الى نقل فاشترى ما يساوي مائة بمئة وخمسين ليتوسع بثمنه فلا بأس نسا. وهو مهم نعم. ويحرم البيع والشراء في المسجد ولا يصح للمعتكف وغيره في القليل والكثير - [01:02:29](#)

وبيع الامة التي يطا التي يطؤها قبل استبرائها حرام. ويصح العقد. ولا يصح التصرف في المقبوض بعقد ويضمن هو ويضمن هو وزيادته كمغصوب. شيخنا بيع مسجد المعتكف. ايه. عن طريق الحوائف - [01:02:48](#)

الاستفهام ما يكون من باب يعني الحوالة يصح له شوف اللي يظهر في المسألة تفصيل المسألة ان المعتكف اذا اراد ان يشتري سلعة عن طريق الهاتف فالمسألة فيها تفصيل اذا - [01:03:09](#)

دفع اثناء الطلب فهذا حرام لان العقد قد عقد في هذه الحالة وتم الدفع فحصل البيع والشراء في المسجد هذا لا يجوز الصورة الثانية الا يدفع وانما يكون الدفع عند الاستلام - [01:03:27](#)

فستكون الصورة هنا وعدا بالبيع لا يبيعا فلا بأس بهذا بشرط ان يتم تباع خارج المسجد اذا وصل الطلب ومعه فلوس يطلع برا المسجد فيكون تم البيع والشراء هنا. ليش ما قلنا - [01:03:53](#)

ان البيع تم باثناء الاتصال انه لا يجوز تأجيل البدنين؟ نعم فهنا وعد بالبيع فهذا الذي يظهر انه اذا كان في دفع فهني حصل البيع اذا كان في المسجد لا يجوز - [01:04:15](#)

اما مجرد الطلب والدفع عند الاستلام فلا بأس اذا كان خارج المسجد الدفع ايه هذا مو امر من المشاري الى البنك بتحويل مبلغ اليه حكم الفتوى اليوم على ان الدفع الالكتروني له حكم القبض. لا اله الا الله. لذلك يباح شراء الذهب فيه. مم. فانت لو محل ذهب - [01:04:31](#)

بفتوى استقرت اليوم على ان حتى الفيزا والفيزا سواء كريدت كارد او هذي تقوم مقام القبض وبالتالي يجوز شراء الذهب فيها. سواء بطاقة فيزا او بطاقة الراتب سواء حتى رابط اللينك لو انت بمحل ذهب قاعد - [01:05:00](#)

ما عندك ينت شريت ذهب يقول لك ابا ارسل لك رابط الحين. هم. وارسل لك رابط هل هذا قبض يعتبر حصل التقابض؟ الجواب نعم. هم فلذلك الطلب عن طريق الاونلاين والدفع في المسجد لا يجوز. بعض الناس يتساهل تلقى مثلا يشتري تذكرة في المسجد. نعم. يحجز اه تذكرة يحجز - [01:05:22](#)

فندق او يشتري له شي بالكل في المسجد هذا هذا بيع لا يصح والله اعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين وجزاك الله خيرا - [01:05:42](#)